

نسف التاريخ الشفهي المسيء للمرأة في مصر يحررها من التسلط

عمقت الأمثال الشعبية المصرية النظرة الدونية للمرأة ورسخت عبر أجيال تفوق الرجل عليها مما ساهم في المزيد من تعرضها للعنف وسبب لها أزمات نفسية. وتشن مصر حملة ضد المعتقد الثقافي والفكري في المجتمع تجاه نظرتها إلى المرأة بالطعن في الميراث الشعبي لدى الأفراد، وإعادة تعريف مقاييس الرجولة.

ولكل شريحة منهن مجموعة أمثلة تقدمها للمجتمع في صورة أقرب إلى الشيطان، سواء كانت زوجة أو حماة أو فتاة لم يسبق لها الزواج، أو مطلقة، وكثيرون يبررون عنفهم الجسدي واللفظي بالاستناد إلى المثل كقانون عرفي تحكم مواد على المرأة بالإدانة دائما.

بدأ التركيز بشكل أكبر وأعمق على الفئات الشبابية والمراهقين، بحيث تتم تنشئة هذه الشريحة وتربيتها على قيم تمكن واحترام المرأة، حتى لا يكبر هؤلاء ويتعاملون مع النساء بالطريقة التي تربوا عليها، وتكرست في أذهانهم عبارات تشجع ضرب الأنثى، تطبيقا للمثل الدارج "المرأة مثل السجادة لا تنظف إلا بالخبث (الضرب)".

وأكدت عبير سليمان الناشطة الحقوقية البارزة في قضايا المرأة، لـ "العرب"، على أن معضلة الكثير من الأجيال المعاصرة أنهم نشأوا على أمثلة مسيئة للنساء توارثوها عن الآباء والأجداد، ولأن الأصل في الفئات المتقدمة في السن بات ضعيفا لتغيير قناعاتهم، كانت الفكرة في استمالة الأبناء بعيدا عن الخرافات، واستثمار انفتاحهم لتسويق الفكرة.

كثيرون يبررون عنفهم الجسدي واللفظي بالاستناد إلى الأمثلة الشعبية كقوانين عرفية تحكم على المرأة بالإدانة دائما

وتركز الطعن في الأمثال الشعبية، الدينية والبداية منها، باعتبارها أشد قسوة على المرأة في مضمونها وتفسيرها، بحكم الترويج لها من جانب المتشددون والرجعيين والأميين، ويتم التسويق لها مع كل أزمة أو قضية تكون الأنثى طرفا أصيلا فيها، بحيث يتم إقناع الناس بأن الذنب يقع عليها، وبسهولة يتم تحويلها من مجني عليها إلى جانية.

وخطورة الأمثال الشعبية أنها تستبدل قانون الدولة بقانون بدائي، والأزمة الأكبر عندما يكون المثل بمثابة حكم قضائي واجب النفاذ، كان تعنف الفتاة على ملابسها، وتضرب لتتوب عن فعل بعينه تطبيقا لقوله "أكسر البنبت ضلع يطلع (يخرج) لها 24".

وقالت سليمان، إن "تغيير النظرة إلى المرأة يبدأ من عدم مطابقة الميراث الشعبي عن المرأة للصورة التي تناولتها في الأدبيات، وهورها الراهن في خدمة بلدها، فلم يعد مقبولا وصفها بالحياة أو اختصار قيمتها في الطبخ، وإقناع الأخ بأن عرضه مطعون فيه، طالما هناك فتاة بالمنزل، على طريقة "إن ماتت أختك انستر (حفظ) عرضك".

وتقوم المرحلة الثانية، على اعتماد المثل الشعبي بمحتواه الجديد لتقديمه إلى الشارع في لقاءات مباشرة مع الناس عبر ندوات تثقيفية تشارك فيها شرائح مختلفة، وعبر وسائل الإعلام، واستخدامها في كل اللقاءات الخاصة بالحملات التي ينظمها المجلس القومي للمرأة والمخيمات النسائية والحقوقية.



جل الأمثال الشعبية المصرية تحط من قيمة المرأة

أميرة فكري كاتبة مصرية

القاهرة - أطلق المجلس القومي للمرأة في مصر (جهة حكومية)، حملة موسعة لنسف الأمثال الشعبية التي طالما وضعت النساء في مراتب دنيا، وتسببت لهن في أزمات نفسية وأسرية، في محاولة كي تكسر الأجيال الجديدة على ثقافة ونظرة أكثر تحضرا واحتراما للمرأة، والسعي إلى إقناع هذه الشريحة بان الأمثلة الشعبية ليست خلاصة تجارب بشرية، بل هي أعراف بالية قد تتناقض كلياً مع التحضر.

وعقب انتهاء الحملة في العاشر من ديسمبر الجاري سوف تكون هناك مبادرات مكتملة لمشروع نسف التاريخ الشفهي المسيء للمرأة، احتراماً لدورها في الحفاظ على كيان الأسرة، عبر حملة توعوية في برامج تلفزيونية، والنزول إلى الشوارع، وعقد ندوات تشارك فيها شخصيات عامة وحقوقيون ومواطنون ورموز فنية للترويج للأمثلة الجديدة.

تستهدف الحملة ضرب المعتقد الثقافي والفكري في المجتمع تجاه نظرتها إلى المرأة بالطعن في الميراث الشعبي لدى الأفراد، وإعادة تعريف مقاييس الرجولة، والتأكيد على أنها لا يمكن اقتلاعها دون وجود امرأة، لأنها ليست مسلوقة الفكر أو عورة أو ناقصة عقل، ولا تسيء لوالدها إذا دللها، كما نعته المتعصبون للأمثال الشعبية.

جاءت المرحلة الأولى من الحملة في صورة مسابقة إلكترونية، حيث يتم نشر مثل شعبي على الحسابات الرسمية للمجلس القومي للمرأة بمنصات التواصل الاجتماعي، مع حذف الكلمة المسيئة للنساء من محتواه اللغوي، ويشترك الجمهور بوضع كلمة أخرى مكان المحذوفة تليق بالمرأة ومكانتها وتحترم كيانها وترد إليها اعتبارها.

جمع المجلس القومي للمرأة أبرز الأمثلة المهينة للنساء، بغرض تقديمها في قالب نقدية ويقوم المشاركون بانفسهم بتغييرها، مثل "صوت المرأة عورة"، حيث تم طرحه دون آخر كلمة على طريقة "صوت المرأة ..."، والمطلوب من المشاركين وضع كلمة متحضرة، فجاءت الإجابات "صوت المرأة قوة"، "صوت المرأة نعمة"، "صوت المرأة حياة"، "صوت المرأة نهضة"، "صوت المرأة تقدم"، "صوت المرأة عزة"، إلخ.

أظهر التفاعل النسائي مع الحملة، حجم الكبت والضيق الذي تعيشه المرأة المصرية من ظلم وتحقير الأمثال الشعبية لها، واستخدامها كسلاح ضد النساء عندما ترتكب أي منهن خطأ أو تقوم بفعل لا يتناسب مع معتقدات أسرتهن، أو البيئة التي تعيش فيها، أو المجتمع عموماً.

تم التركيز على الأمثال الشعبية الأكثر انتشاراً بين عموم الناس، المرتبطة بالترويج للعنف اللفظي والجسدي ضد المرأة وطريقة معاقبتها إذا أخطأت، أو ما يتعلق بكونها أنثى، وحتى التي تلاحقها بالسخرية منذ ولادتها إلى تعليمها ومراحل زواجها وإنجاب الأبناء وتربيتهم.

أزمة الأمثال الشعبية في مصر، تتمثل في أنها تطول كل النساء دون استثناء، في أوقات من ذلك ويعد رفع التحفظات الوطنية على بعض البنود التي جاءت بها الاتفاقية الدولية المشار إليها سلفاً كان من البديهي أن يقع التفكير في إدخال بعض الإصلاحات على المنظومة الوطنية حتى ترتقي إلى مستوى النصوص التشريعية التي تستوفي المعايير الدولية في مكافحة ظاهرة العنف المسلط على المرأة.

واستجابة لجمال هذه الاعتبارات صدر القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017، المؤرخ في 11 أغسطس 2017، والمتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة.

بدوره تبني المغرب في العام 2018 قانوناً لمكافحة العنف ضد النساء، يشدد العقوبات في بعض الحالات. ويجزم للمرة الأولى "بعض الأفعال التي تعتبر من أشكال المضايقة والإعتداء والاستغلال الجنسي أو سوء المعاملة".

تطويع التكنولوجيا من أجل فضاء عام أكثر أماناً للمرأة

«سايفنيس» تطبيق إلكتروني يحمي نساء تونس والمغرب من التحرش الجنسي والعنف والسرقة



التطبيق الجديد يقلل من فرص الاعتداء على النساء في الفضاء العام

ملصقات توعوية في محطات النقل الكبرى. يشير إلى أن هذا التطبيق متوفر من خلال متجر التطبيقات "بلاي ستور" أو "إبستور".

أكدت هادية بلحاج يوسف منسقة برنامج مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي بمرکز المرأة العربية للتدريب والبحوث أن العديد من الدراسات أثبتت أن النساء والفتيات يتعرضن إلى العنف الجسدي والعنف اللفظي والتحرش الجنسي وفي العديد من الأحيان إلى الاعتصاب في الفضاءات العامة، مشيرة إلى أن ذلك دفع مركز "كوثر" إلى تطوير تطبيق "سايفنيس" الذي يعني "الآمان" باللغة الإنجليزية "Safe" و"الأشخاص" باللغة العربية "ness".

وقالت بلحاج يوسف لـ "العرب" "أجرى مركز 'كوثر' دراسة حول العقبات التي تعيق مشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية في عام 2016 في 4 دول عربية (المغرب وفلسطين وتونس واليمن) أظهرت أن العنف القائم على النوع الاجتماعي في الأماكن الخاصة والعامة عقبة رئيسية".

وأضافت أنه نظراً لهذه الأسباب وبما أن مركز "كوثر" يعمل على دعم قدرات النساء والفتيات ليكن فاعلات في الحياة السياسية والعامة كما يعمل على أن تتمتع النساء والفتيات بحقوقهن كاملة ومن بينها حقهن في التنقل بأمان، طور مركز "كوثر" مع مجموعة من الشباب تطبيقاً على الهواتف المحمولة أسماه "سايفنيس".

ويعتبر هذا التطبيق خطوة نحو الحد من العنف المسلط على النساء في الفضاءات العامة وعلى جميع أشكال التمييز ضدها. ولئن صادقت تونس على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة منذ سنة 1985 إلا أنها لم تسحب تحفظاتها عليها إلا بتاريخ 24 أكتوبر 2011.

وانطلاقاً من ذلك ويعد رفع التحفظات الوطنية على بعض البنود التي جاءت بها الاتفاقية الدولية المشار إليها سلفاً كان من البديهي أن يقع التفكير في إدخال بعض الإصلاحات على المنظومة الوطنية حتى ترتقي إلى مستوى النصوص التشريعية التي تستوفي المعايير الدولية في مكافحة ظاهرة العنف المسلط على المرأة.

واستجابة لجمال هذه الاعتبارات صدر القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017، المؤرخ في 11 أغسطس 2017، والمتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة.

بدوره تبني المغرب في العام 2018 قانوناً لمكافحة العنف ضد النساء، يشدد العقوبات في بعض الحالات. ويجزم للمرة الأولى "بعض الأفعال التي تعتبر من أشكال المضايقة والإعتداء والاستغلال الجنسي أو سوء المعاملة".

وأصبح بإمكان نساء تونس والمغرب التنقل الآمن دون مخاطر بفضل تطبيق "سايفنيس". ويمكن للنساء بمختلف أعمارهن في تونس والمغرب، تحميل تطبيق "سايفنيس" (SafeNess) على الهاتف المحمول، بهدف حمايتهن من العنف الذي قد يتعرضن له في الأماكن العامة مثل التحرش الجنسي والعنف والسرقة.

ويهدف التطبيق الذي أنجزه مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر" استناداً إلى خبرات شبابية لطلبة من الجنسين في مجالات متنوعة، إلى جعل الفضاء العام بيئة توفر أماناً أكثر للنساء والفتيات، وتكرس تضامناً اجتماعياً لتحقيق حركة وتنقل آمنين دون مخاطر. ويمكن التطبيق المرأة من أن تختار بمحض إرادتها قائمة من الأشخاص الموثوق بهم (من 1 إلى 5) المتابعة خط سيرها متى ما أرادت هي ذلك، وأن تطلب مسيرها العام بيئة توفر أماناً أكثر للنساء والفتيات، وتكرس تضامناً اجتماعياً لتحقيق حركة وتنقل آمنين دون مخاطر. ويمكن التطبيق المرأة من أن تختار بمحض إرادتها قائمة من الأشخاص الموثوق بهم (من 1 إلى 5) المتابعة خط سيرها متى ما أرادت هي ذلك، وأن تطلب مسيرها العام بيئة توفر أماناً أكثر للنساء والفتيات، وتكرس تضامناً اجتماعياً لتحقيق حركة وتنقل آمنين دون مخاطر.

ويهدف التطبيق الذي أنجزه مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر" استناداً إلى خبرات شبابية لطلبة من الجنسين في مجالات متنوعة، إلى جعل الفضاء العام بيئة توفر أماناً أكثر للنساء والفتيات، وتكرس تضامناً اجتماعياً لتحقيق حركة وتنقل آمنين دون مخاطر. ويمكن التطبيق المرأة من أن تختار بمحض إرادتها قائمة من الأشخاص الموثوق بهم (من 1 إلى 5) المتابعة خط سيرها متى ما أرادت هي ذلك، وأن تطلب مسيرها العام بيئة توفر أماناً أكثر للنساء والفتيات، وتكرس تضامناً اجتماعياً لتحقيق حركة وتنقل آمنين دون مخاطر.

ويهدف التطبيق الذي أنجزه مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر" استناداً إلى خبرات شبابية لطلبة من الجنسين في مجالات متنوعة، إلى جعل الفضاء العام بيئة توفر أماناً أكثر للنساء والفتيات، وتكرس تضامناً اجتماعياً لتحقيق حركة وتنقل آمنين دون مخاطر. ويمكن التطبيق المرأة من أن تختار بمحض إرادتها قائمة من الأشخاص الموثوق بهم (من 1 إلى 5) المتابعة خط سيرها متى ما أرادت هي ذلك، وأن تطلب مسيرها العام بيئة توفر أماناً أكثر للنساء والفتيات، وتكرس تضامناً اجتماعياً لتحقيق حركة وتنقل آمنين دون مخاطر.

ويهدف التطبيق الذي أنجزه مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر" استناداً إلى خبرات شبابية لطلبة من الجنسين في مجالات متنوعة، إلى جعل الفضاء العام بيئة توفر أماناً أكثر للنساء والفتيات، وتكرس تضامناً اجتماعياً لتحقيق حركة وتنقل آمنين دون مخاطر. ويمكن التطبيق المرأة من أن تختار بمحض إرادتها قائمة من الأشخاص الموثوق بهم (من 1 إلى 5) المتابعة خط سيرها متى ما أرادت هي ذلك، وأن تطلب مسيرها العام بيئة توفر أماناً أكثر للنساء والفتيات، وتكرس تضامناً اجتماعياً لتحقيق حركة وتنقل آمنين دون مخاطر.

ويهدف التطبيق الذي أنجزه مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر" استناداً إلى خبرات شبابية لطلبة من الجنسين في مجالات متنوعة، إلى جعل الفضاء العام بيئة توفر أماناً أكثر للنساء والفتيات، وتكرس تضامناً اجتماعياً لتحقيق حركة وتنقل آمنين دون مخاطر. ويمكن التطبيق المرأة من أن تختار بمحض إرادتها قائمة من الأشخاص الموثوق بهم (من 1 إلى 5) المتابعة خط سيرها متى ما أرادت هي ذلك، وأن تطلب مسيرها العام بيئة توفر أماناً أكثر للنساء والفتيات، وتكرس تضامناً اجتماعياً لتحقيق حركة وتنقل آمنين دون مخاطر.

ويهدف التطبيق الذي أنجزه مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر" استناداً إلى خبرات شبابية لطلبة من الجنسين في مجالات متنوعة، إلى جعل الفضاء العام بيئة توفر أماناً أكثر للنساء والفتيات، وتكرس تضامناً اجتماعياً لتحقيق حركة وتنقل آمنين دون مخاطر. ويمكن التطبيق المرأة من أن تختار بمحض إرادتها قائمة من الأشخاص الموثوق بهم (من 1 إلى 5) المتابعة خط سيرها متى ما أرادت هي ذلك، وأن تطلب مسيرها العام بيئة توفر أماناً أكثر للنساء والفتيات، وتكرس تضامناً اجتماعياً لتحقيق حركة وتنقل آمنين دون مخاطر.

أدى قصور القوانين عن حماية النساء من العنف المسلط عليهن في الفضاءات العامة إلى تطويع التكنولوجيا قصد حمايتهن من التحرش الجنسي والسرقة والعنف ما يجعل الفضاء العام أكثر أماناً بالنسبة إليهن. ويعتبر تطبيق سايفنيس نموذجاً للحد من العنف المسلط على نساء تونس والمغرب.

ورصد بحث وطني حول انتشار العنف ضد النساء في المغرب أشكالاً مختلفة للانتهاكات التي يتعرضن لها. وهي تشمل الاعتصاب والإعتداءات الجسدية والمنع من الدراسة.

كل هذه العوامل ساهمت في تطويع التكنولوجيا لجعل الفضاء العام مكاناً آمناً للنساء يحد من تعرضهن للعنف المسلط عليهن سواء كان مادياً أو معنوياً.



وأثبت المسح الميداني الذي أنجزه الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري بتونس في العام ذاته الذي صدر فيه القانون المذكور، أن 6.47 في المئة من ضمن شريحة النساء المتراوحة أعمارهن بين 18 و64 سنة تعرضن لأحد أنواع العنف على الأقل مرة واحدة طيلة حياتهن، وأن 9.32 في المئة من النساء تعرضن لأحد أنواع العنف على الأقل مرة واحدة خلال الـ12 شهراً السابقة.

كما سجل المسح ارتفاع نسبة العنف الجسدي الذي يتعرض له المرأة إلى 7.31 في المئة، تليها نسبة العنف النفسي بـ28.9 في المئة والعنف الجنسي بـ15.7 في المئة.

هذا فضلاً عن النقص التي ما زالت تعترى المنظومة القانونية التونسية في مجال حماية المرأة من جميع أشكال العنف والتي أهمها تشتت النصوص القانونية وعدم وجود إطار موحد يجمع بين أحكامها المتفرقة ويسهل مهمة القضاء في حماية المكاسب المتعددة التي تحظى بها المرأة التونسية.

كما بلغ معدل انتشار العنف ضد النساء في المغرب نسبة 4.54 في المئة، وفق نتائج دراسة رسمية، وقد سجلت أعلى النسب وسط النساء المتزوجات. وتتخذ الانتهاكات المرتكبة في حقهن أشكالاً مختلفة، أكثرها انتشاراً هو العنف النفسي، يليه العنف الاقتصادي فالجسدي ثم الجنسي.

راضية القيزاني
صحافية تونسية

أكدت الإحصائيات الصادرة عن الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري بتونس عجز القانون الأساسي المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، عن حمايتها من كل أشكال الاعتداءات المسلحة عليها وكان القانون الصادر في العام 2017 بمثابة ردة فعل طبيعية لما أثبتته الدراسات حينها من تناهي حجم العنف المسلط على المرأة بشكل يبعث على التحرك التشريعي السريع لسد الشغور القانونية في هذا المجال، ولتطوير الأحكام التي لم تعد متلائمة مع متطلبات الحياة. لكن ظل العنف ضد المرأة متواصلاً.

وأثبت المسح الميداني الذي أنجزه الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري بتونس في العام ذاته الذي صدر فيه القانون المذكور، أن 6.47 في المئة من ضمن شريحة النساء المتراوحة أعمارهن بين 18 و64 سنة تعرضن لأحد أنواع العنف على الأقل مرة واحدة طيلة حياتهن، وأن 9.32 في المئة من النساء تعرضن لأحد أنواع العنف على الأقل مرة واحدة خلال الـ12 شهراً السابقة.

كما سجل المسح ارتفاع نسبة العنف الجسدي الذي يتعرض له المرأة إلى 7.31 في المئة، تليها نسبة العنف النفسي بـ28.9 في المئة والعنف الجنسي بـ15.7 في المئة.

هذا فضلاً عن النقص التي ما زالت تعترى المنظومة القانونية التونسية في مجال حماية المرأة من جميع أشكال العنف والتي أهمها تشتت النصوص القانونية وعدم وجود إطار موحد يجمع بين أحكامها المتفرقة ويسهل مهمة القضاء في حماية المكاسب المتعددة التي تحظى بها المرأة التونسية.

كما بلغ معدل انتشار العنف ضد النساء في المغرب نسبة 4.54 في المئة، وفق نتائج دراسة رسمية، وقد سجلت أعلى النسب وسط النساء المتزوجات. وتتخذ الانتهاكات المرتكبة في حقهن أشكالاً مختلفة، أكثرها انتشاراً هو العنف النفسي، يليه العنف الاقتصادي فالجسدي ثم الجنسي.